أثر العوامل الجغرافية في التغييرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في ليبيا في الفترة من 1551 إلى2013

Impact of geographical factors on changes in administrative divisions in Libya from 1551 to 2013

د. مصطفى منصور جهان [1]
الأكاديمية الليبية مصراتة/ ليبيا
m.jahan@lam.edu.ly

أ. حواء أحمد المطردي[2]
جامعة مصراتة/ليبيا /كلية التربية

الملخص

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع ما طرأ على التقسيمات الإدارية في ليبيا من تغيرات خلال مراحل تاريخية متعاقبة بداية منذ الحكم العثماني حتى آخر تقسيم إداري في 2013، حيث مرت البلاد خلال هذه الفترة بفترات حكم متعددة، أنتجت تقسيمات إدارية اختلفت باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها ليبيا خلال تلك الحقبة من الزمن، وقد كان لتلك التغيرات الأثر البالغ على فرص تحقيق التنمية بالبلاد، وذلك بسبب عوامل عدة أثرت على تلك التقسيمات تأتي في مقدمتها العوامل السياسية والديموغرافية والجيومرفولوجية.

Summary of the study

This study aimed to track the changes in administrative divisions in Libya during successive historical stages from 1551 to 2013, during which the country went through multiple periods of government, producing administrative divisions that varied according to the political and economic circumstances that Libya experienced during that period of time, and these changes had a significant impact on the chances of achieving development in the country, due to several factors that affected those divisions, primarily political, demographic and geographic factors.

الكلمات المفتاحية: التقسيمات الإدارية، الجغرافية الإدارية، المنهج المورفولوجي، الأسلوب الكارتوغرافي.

Keywords: administrative divisions, administrative geography, morphological approach, cartographic style.

(1) قسم الجغرافيا - الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة.
(2) قسم الجغرافيا- كلية التربية/ جامعة مصراتة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

أولا: المقدمة: تهتم الجغرافيا الإدارية[*] بدراسة الحدود التي تفصل بين الأقسام الداخلية للدولة على المستوى القومي والمحلي، ولأن تلك الحدود من صنع الإنسان، فإنها تشكل إحدى الظواهر البشرية التي تدخل في إطار الجغرافيا البشرية وتحديدا الجغرافيا السياسية (البالني العدد62(د.ت))، فالجغرافيا السياسية تهتم إلى جانب اهتمامها بدراسة الدول المستقلة والمستعمرات بدراسة الوحدة الإدارية داخل الدولة التي قد تتخذ صورة ولاية أو محافظة (الديب 1981) وجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أثر العوامل الجغرافية في التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في ليبيا منذ العهد العثماني إلى سنة 2013، وما ترتب عنها من عدم ثبات الحدود الإدارية، إضافة إلى دراسة أهم العوامل المؤدية لذلك التغير المستمر في هذه التقسيمات والمشاكل الناجمة عنها.

ثانيا: مشكلة الدراسة: المتتبع للتغيرات التي طرأت على تقسيمات الحدود الإدارية في ليبيا عبر تاريخها الطويل سيلاحظ أن للعوامل الجغرافية دورا هاما فيها، فقد شكلت تلك العوامل مع العوامل الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية منطلقا لتلك التغيرات وما نتج عنها من آثار.

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1-ما التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في ليبيا في الفترة من 1551 إلى 2013؟

2-ما هي العوامل الجغرافية التي تقف وراء التغيير المتعدد للتقسيمات الإدارية في ليبيا؟

3-ما المشكلات الناجمة على التغيير المستمر في التقسيمات الإدارية للبلاد؟

ثالثا: أهدافها: تهدف الدراسة إلى:

1- تتبع التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في ليبيا منذ 1551 إلى سنة 2013.

2-التعرف على العوامل الجغرافية التي تسببت في تكرار تقسيم الوحدات الإدارية للبلاد.

3-بيان أهم المشكلات الناجمة عن التغيير المتعدد على التقسيم الإداري للبلاد.

4- إنتاج خرائط للمنطقة توضح التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية خلال الفترة المحددة للدراسة.

رابعا: أهميتها: تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية في ليبيا وما نتج عنها من مشكلات كانت سببا في صعوبة تنفيذ الخطط التنموية للبلاد.

خامسا: فرضياتها: صيغت الفرضيات التالية للإجابة على تساؤلات الدراسة:

1- طرأت عدة تغيرات على التقسيمات الإدارية في ليبيا منذ 1551 إلى سنة 2013.

2-هناك عدد من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي وقفت وراء التقسيمات الإدارية المتعاقبة في منطقة الدراسة.

3-نجم عن التغييرات في التقسيم الإداري للبلاد مشكلات كانت عائقا أمام تنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية.

سادسا: مجالاتها: تتمثل مجالات الدراسة في التالي:

1- منطقة الدراسة: يتحدد الموقع الجغرافي لمنطقة للدراسة في دولة ليبيا التي تتوسط الشمال الأفريقي، حيث تمتد بين ين خطي طول 9^0 – 25^0 شرقًا، ويصل أقصى امتداد لها إلى دائرة العرض 33^0 شمالا بمنطقة الجبل

[*] الجغرافية الإدارية "هي العلم الذي يدرس التنظيمات داخل الدولة بهدف إيجاد أقسام إقليمية تتمتع بأجهزة إدارية فعالة" (مصطفى،1996، ص35)

الأخضر (شرف 1996) بمساحة تبلغ حوالي 1.665.000 كم^2، يحدها من الشرق كلا من مصر والسودان، ومن الجنوب اتشاد والنيجر، ومن الغرب دولتي الجزائر وتونس، بينما تتمثل حدودها الشمالية في البحر المتوسط. الخريطة (1).

2-المجال الزمني: حدد المجال الزمني للدراسة بالفترة الممتدة من 1551 إلى سنة 2013.

سابعا: منهجيتها: اتبعت الدراسة المنهجية التالية.

1- مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على ما توفر من كتب ودراسات، متعلقة بالموضوع.

2- المناهج المستخدمة في الدراسة: استخدمت الدراسة المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**: يغلب على الدراسة الطابع التاريخي في جزئها الثاني حيث تتبعت الدراسة التغيرات الإدارية في ليبيا عبر مراحل تاريخية متتابعة بداية من 1551 إلى سنة 2013.

- **المنهج الإقليمي:** استخدم المنهج الإقليمي لدراسة الخريطة الإدارية للبلاد والعوامل المؤثرة في التقسيمات الإدارية والمشكلات المتعلقة بها.

- **المنهج المورفولوجي** : استخدم هذا المنهج في توضيح أنماط الحدود الإدارية كظاهرة من الظاهرات السياسية للدولة الليبية والتغيرات التي طرأت عليه والعوامل المسببة لتلك التغيرات ، والمشكلات التي نتجت عنها.

- **الأسلوب الكارتوغرافي:** عن طريق استخدام برمجية نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS10.8 في إنتاج خرائط جغرافية توضح التطور في التقسيمات الإدارية عبر مراحل تاريخية مختلفة.

خريطة (1): موقع منطقة الدراسة

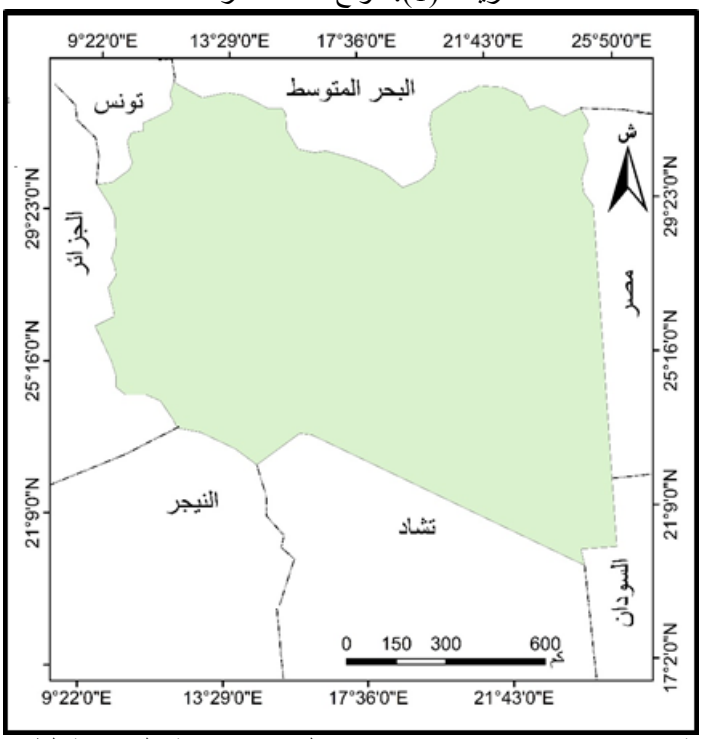

المصدر: من عمل الباحثين باستخدام برنامج Arc 10.8.استنادا إلى: عمر اعنيبة ،الجغرافية الطبيعية، في كتاب جغرافية مصراتة، تحرير ونيس الشركسي، حسين أبو مدينة، دار ومكتبة الشعب، مصراتة، 2010، ص14.

ثامنا: الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة:

1-دراسة (ابن عمور، وداود،2012)، حول الجغرافيا الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر في ليبيا، التي هدفت إلى بيان مراحل تطور الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر والعوامل المؤثرة فيها، والمشاكل الناجمة عنها، وقد

قام الباحثان بوضع خريطة مقترحة للوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة. وتمثلت علاقة هذه الدراسة بدراستنا في تتبعها للتقسيمات الإدارية لأحدى مناطق الشرق الليبي التي هي جزء من دراستنا.

2-دراسة (بن عمور، د.ت) التي تناولت أثر العيوب الجيوبوليتيكية على التقسيمات الإدارية في ليبيا، وذلك بغية الوصول إلى بناء دولة فعالة في إطارها المكاني ومحيطها الجغرافي، وقد طرحت الدراسة العديد من الصعوبات والإشكاليات في محاولة لمعالجتها للحفاظ على التركيب السياسي الداخلي للبلاد.

3-دراسة : (المنتصر، 2008) التي تناولت بالدراسة والتحليل التطور العمراني للمراكز الإدارية بشعبية مصراتة مبينة أثر العوامل الطبيعية في تكون وتوزيع تلك المراكز، متتبعة مختلف التقسيمات الإدارية التي مرت ها المنطقة ، وتوصلت إلى عدد من النتائج من بينها أن التغييرات الإدارية المستمرة أدت إلى عرقلة العمليات التخطيطية، نتيجة لتغير حدود المناطق من فترة لأخرى وتلتقي دراستنا مع دراسة المنتصر في تتبع الدراستين للتطور الإداري في مصراتة عبر مراحل تاريخية مختلفة .

4- دراسة (أبوحمرة) (أبوحمرة 2013)تناولت هذه الدراسة في جانب من جوانبها التغيرات الإدارية في مصراتة في الفترة من 1964 إلى 2006 مبرزة أشكال تلك التغيرات على خرائط للمنطقة ، مبينة أنماط ومسميات تلك التغيرات في كل مرحلة من مراحلها وتوصلت الدراسة إلى نتائج من بينها أن تعدد التقسيمات خلق حدودا غير واضحة وتسبب في وجود استقرار إداري وما نجم عنه من آثار سلبية على التخطيط وعلى مختلف النواحي بالمنطقة .

5-دراسة (مصطفى) (ع. مصطفى 1996) وهي دراسة عربية بعنوان التطور الإداري لدلتا النيل خلال القرن العشرين حدد الباحث لدراسته عدة أهداف من بينها بيان العوامل المؤثرة في التقسيمات الإدارية لدلتا النيل وتفصيل تطور أعداد هذه التقسيمات مدعومة بالخرائط ، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج من بينها أن للعوامل الجغرافية أثرا واضحا على تغير التقسيمات الإدارية في الدلتا عبر تاريخها الطويل. وتلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في أن الدراستين تتبعتا تغيرات التقسيم الإداري لإقليم محدد وبيان أعداد وأشكال هذه التقسيمات باستخدام التمثيل الخرائطي.

وفي إطار بحث الباحثان عن مصادر تخدم دراستهما عثر على رسالتين تناولتا موضوع التغيرات في الحدود الإدارية في ليبيا الذي هو نفس موضوع هذه الدراسة :الأولى رسالة دكتوراه للباحث فتحي معيوف الساعدي والتي تحمل عنوان المرتكزات الجغرافية وأثرها على التقسيم الإداري في ليبيا (1970_ 2015) والدراسة الثانية رسالة دكتوراه أيضا للباحث خالد بن عمور: بعنوان منطقة الجبل الأخضر في ليبيا دراسة في الجغرافية الإدارية إلا أنهما لم يتمكنا من الحصول عليهما رغم عثورهما على موقع تواجدهما ضمن مكتبة دار المنظومة التي تشترط للحصول على نسخ من هذه الرسائل أن تكون المؤسسة التابع لها الباحث مشتركة في المنظومة والمؤسستين اللتين يتبعهما الباحثان غير مشتركتين في هذه المنظومة؛ لذلك فالمسموح لهما فقط الاطلاع على ملخص الرسائل .

المحور الثاني: التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في ليبيا

مرت ليبيا عبر تاريخها القديم والمعاصر بالعديد من التغيرات في النظام الإداري، فقد تغيرت الحدود الإدارية في أكثر من مرة، بل في بعض الأحيان تغيرت أكثر من مرة في السنة الواحدة، خاصة ما بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي، وقد ترتب على تلك التغيرات عدم استقرار إداري في كل مناطق ليبيا تقريبا، وما أنتجه من مشكلات من أبرزها عدم وجود حدود إدارية واضحة (أبوحمرة 2013)، فمثل تلك المشكلة قد تكون

عائقا أما إجراء تعدادات سكانية هي في حاجة إلى التدقيق بحيث يتم استبعاد سكان أي فرع ما قد ضم لمنطقة أخرى في فترة زمنية محددة، وقد تعرضت ليبيا في فترات زمنية متقاربة وعبر حكومات مختلفة لتغيرات عديدة في تقسيماتها الإدارية، منذ سنة 1551 إلى سنة 2013، مرورًا بفترة الاحتلال الإيطالي ثم الإدارة البريطانية والفرنسية فاستقلال البلاد من عهد المملكة حتى حكم القذافي إلى ثورة فبراير في 2011، وكان لتلك التغيرات الأثر الكبير على مختلف مناحي الحياة في البلاد، وفيما يلي دراسة لتلك التغيرات عبر هذه المراحل التاريخية والسياسية المحددة كإطار زمني للدراسة :

أولا: التقسيمات الإدارية في فترة الحكم العثماني: خضعت ليبيا للحكم العثماني في الفترة الممتدة بين سنتي 1551 -1911، وقد عُرفت ليبيا خلال الفترة الممتدة من (1551-1864) بإيالة طرابلس الغرب التي ألحقت بها فزان كسنجق تابع، طبق العثمانيون في ولاية طرابلس نظم الحكم العثماني المطبقة في الدولة العثمانية عامة، وبداية من العهد القرمانلي حتى سنة 1843، كانت ولاية طرابلس الغرب مقسمة إداريا إلى ثلاث مقاطعات هي (طرابلس وبنغازي ومصراتة)، ثم أعيد تقسيمها سنة 1943 لتصبح قسمين هما ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، التي كانت تتكون من أربع قائمقاميات وتسع مديريات ويبلغ عدد سكانها 3000ألف نسمة (فرحات 2003) وكانت بنغازي تتبع استنبول مباشرة فيما عدا الشؤون العسكرية والقضاء والجمارك التي كانت تتبع الوالي مباشرة (ر. رشدي، طرابلس الغرب 1953)، أولت الدولة العثمانية إقليم برقة اهتماما خاصا عند قيام الحركة السنوسية فيه فربطته مع إسطنبول تمشيا مع سياسة المركزية وذلك سنة1863 (الدجاني 1971) معتبرة إياه سنجقا منفصلا دون أن تعده ولاية قائمة بذاتها (حمدان (د.ت))، أما في الفترة بين (1864-1911) فقد عُرفت بولاية[*] طرابلس الغرب، الخريطة (2) توضح موقع إيالة طرابلس بين الإيالات المجاورة لها.

وقد حذت إيالة طرابلس حذو جيرانها في الاستقلال عن الباب العالي تحت حكم الأسرة القرمانلية، استمر هذا الاستقلال لفترة امتدت بين سنتي 1711- 1835، أما في العهد العثماني الثاني فقد قسمت البلاد إلى خمس متصرفيات (سناجق)، هي: متصرفية بنغازي، متصرفية طرابلس، متصرفية الخمس، متصرفية الجبل الغربي، متصرفية فزان، وقسمت كل متصرفية إلى قائم مقاميات والتي بدورها قسمت إلى نواحي، وذلك بعد صدور أول قانون ينظم تقسيمات الولايات العثمانية في 1864.

ثانيًا: التقسيمات الإدارية خلال فترة الاحتلال الإيطالي (1911-1940): مرت التقسيمات الإدارية لليبيا خلال هذه الفترة بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: في سنة 1911 صدر مرسوم ملكي إيطالي بضم طرابلس إلى أملاك روما وأصبح هذا المرسوم قانونا من قوانين الدولة الإيطالية (الزاوي 1970) وفي الفترة من 1912إلى 1927 أديرت ليبيا كوحدة إدارية تحت مسمى (شمال أفريقيا الإيطالية) وقسمت إيطاليا البلاد في هذه المرحلة إلى قسمين، هما: القورينائية الإيطالية، وتريبوليتانا الإيطالية.

المرحلة الثانية: بموجب مرسوم صدر في 1934/12/3 وحدت إيطاليا بتاريخ 1935/4/11ولايتي طرابلس وبرقة في مستعمرة واحدة تحت اسم ليبيا الإيطالية وقسمت البلاد إلى ثلاثة أقاليم هي: برقة، طرابلس، فزان.

[*] استخدم مصطلح الإيالة في الدولة العثمانية في أواخر القرن السادس عشر للميلاد للدلالة على أكبر وحدة إدارية في الدولة، أما مصطلح الولاية فاستخدم رسميًا لأول مرة في 1864 عندما صدر قانون الولايات العثماني، وتقرر بموجبه استخدام مصطلح الولاية وترك مصطلح الإيالة. (المنصوري 2013).

المرحلة الثالثة: في عام 1937 قسم إقليم طرابلس إلى إقليمين: إقليم طرابلس وإقليم مصراتة، وقسم إقليم برقة إلى إقليمي بنغازي ودرنة، وبذلك وصل عدد التقسيمات الإدارية للبلاد في تلك الفترة إلى خمس مقاطعات، هي: طرابلس، بنغازي، مصراتة، درنة، والمنطقة العسكرية الجنوبية التي بلغت مساحاتها 104.364.4كم^2 التي قسمت بدورها إلى أربعة مناطق عسكرية، هي: غات، هون، براك، مرزق، وفي 1938 سمي إقليم الجنوب العسكري بالإقليم العسكري لصحراء ليبيا، تكون من قضاء واحد عاصمته هون مقسم إلى دوائر هي: هون،

خريطة (2): إيالة طرابلس خلال فترة الحكم العثماني

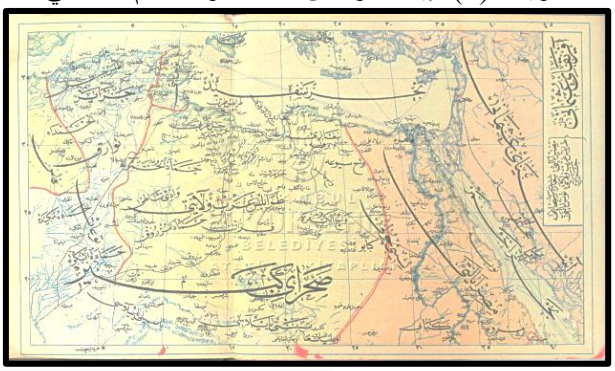

المصدر: Mehmed Nasrullah, Mehmed Rüşdi, Mehmed Eşref, Mufassal Atlas: Istanbul, Tefeyyuz Kitabhanesi. Shirket Murettebiye Matbaasi .P108

مرزق، براك، الجوف، وفي 1938 سمي إقليم الجنوب العسكري بالإقليم العسكري لصحراء ليبيا.

وبموجب مرسوم 1939/1/9 وحدت المقاطعات الليبية الأربع مع إقليم المملكة الإيطالية واحتفظ الإقليم العسكري لصحراء ليبيا بنظامه الاستعماري (بيشون 1991)، وتبين الخريطة (3) تبين التقسيمات الإدارية للبلاد خلال فترة الاحتلال الإيطالي سنة 1937.

خريطة (3): أشكال ومساحات التقسيمات الإدارية لليبيا سنة 1937

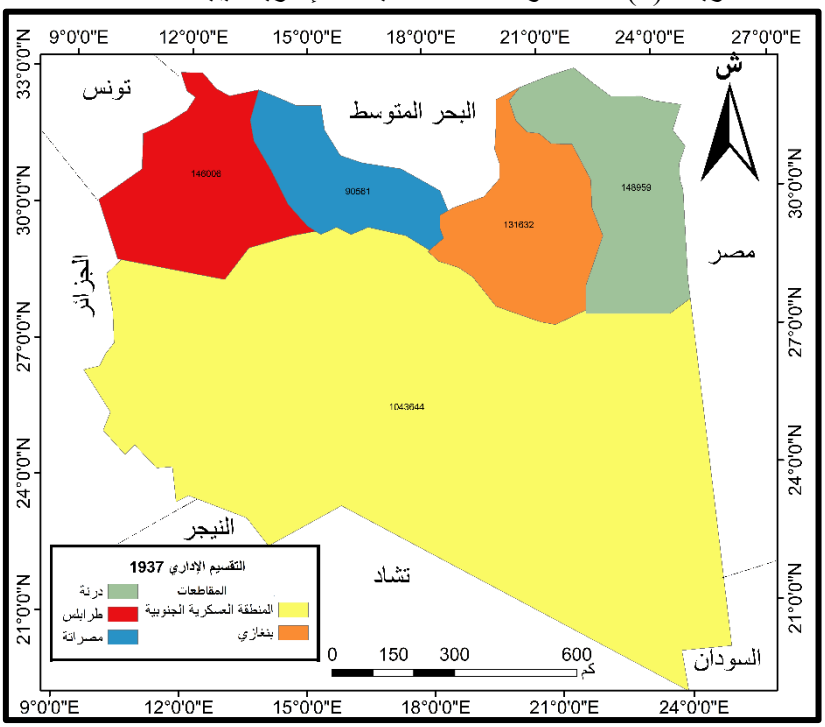

المصدر: الباحثان باستخدامArc Gis 10.8 استنادا إلى بيشون، جاك، (1991). المسألة الليبية في تسوية السلام (علي ضوي، مترجم). بيروت: دار المحيط العربي، ص 36.

*المساحة من حساب الباحثان باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

ثالثًا: التقسيمات الإدارية خلال عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية (1940-1950): بعد خسارة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وضعت ولايتي برقة وطرابلس تحت إدارة الحكم العسكري البريطاني وولاية فزان تحت إدارة الحكم العسكري الفرنسي، أنشأ الإنجليز إدارات مدنية منفصلة في ولايتي طرابلس وبرقة قسم البريطانيون طرابلس الغرب من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات هي طرابلس والمقاطعة الغربية مركزها طرابلس والمقاطعة الشرقية ومركزها مصراتة والمقاطعة الوسطى ومركزها غريان وكانت كل مقاطعة مقسمة إلى 21 قضاء أو متصرفية على نفس النظام الذي وضعته إيطاليا دون تغيير (ر. رشدي 1953)، وتوضح الخريطة (4) التقسيمات الإدارية أبان عهد الإدارة البريطانية والفرنسية للبلاد.

رابعا: التقسيمات الإدارية في عهد المملكة الليبية (1951-1969): نالت البلاد استقلالها في 1951/12/24 كدولة فيدرالية، وقد أجمعت الجمعية الوطنية التي أعدت دستور البلاد في قرارها الصادر في 22 ديسمبر 1950، على تقسيم البلاد إداريا إلى ثلاث ولايات، تظهرها الخريطة (5) مع مساحاتها، هي: ولاية برقة(811.000)كم^2 وولاية طرابلس(289.000)كم^2 وولاية فزان.(653.000) كم^2 الجدول (1) .

الخريطة (4): التقسيمات الإدارية ومساحاتها كم^{2}خلال عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية للبلاد

المصدر: الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8 استنادا إلى عباس غالي داود، خالد محمد بن عمور، منطقة الجبل الأخضر في ليبيا دراسة في الجغرافيا الإدارية. مجلة الأستاذ، (203)، 2012. ص1596.

*المساحة من حساب الباحثان باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

وقد جاء في المادة (176) في الفصل العاشر من ذات الدستور حول الإدارة المحلية: "تقسم ليبيا إلى وحدات إدارية وفقًا للقانون الذي يصدر في هذا الشأن، ويجوز أن تشكل فيه مجالس محلية ومجالس بلدية، ويحدد القانون نطاق هذه الوحدات كما ينظم هذه المجالس"، وقسمت هذه الولايات الثلاث إلى مقاطعات ومتصرفيات، (عمرو 2012).على النحو التالي :

جدول (1) الولايات الثلاث وتقسيماتها الإدارية

رقم	الولاية	المقاطعات	المتصرفيات	المديريات
1	ولاية طرابلس	3	22	66
2	ولاية برقة	0	7	46
3	ولاية فزان	0	5	21

المصدر: عباس غالي داود، خالد محمد بن عمور، 2012. ص1596.

1- ولاية طرابلس: ضمت ثلاث مقاطعات:

أ- المقاطعة الغربية: وضمت ثلاث متصرفيات، إضافة إلى مدينة طرابلس، وهي: متصرفية الزاوية وضمت ثمان مديريات، متصرفية سوق الجمعة وضمت تسع مديريات، متصرفية زوارة وضمت ثلاث مديريات.

ب- المقاطعة الوسطى: وضمت أربع متصرفيات، هي: متصرفية غريان وتكونت من 12 مديرية، متصرفية يفرن من ست مديريات، متصرفية غدامس من أربع مديريات.

ج- المقاطعة الشرقية: وضمت ست متصرفيات، هي: متصرفية الخمس وضمت ست مديريات، متصرفية زليتن من ثلاث مديريات، متصرفية ترهونة من خمس مديريات، متصرفية بني وليد من خمس مديريات، متصرفية سرت من ست مديريات، متصرفية مصراتة من أربع مديريات.

خريطة (5): تقسيم الولايات الثلاث ومساحاتها (ألف كم^2)

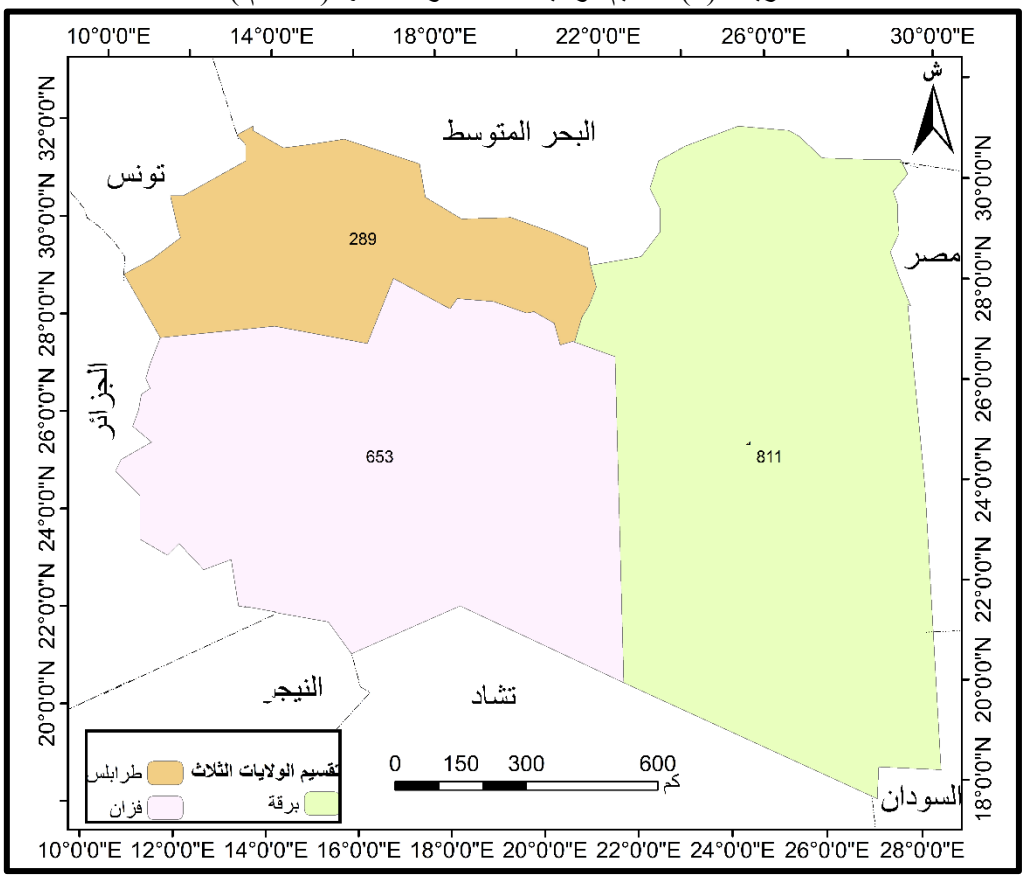

المصدر: الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8 استنادا إلى: ماركوس بوكنفورد ؛ منصور البابور، طارق مجريسي، تقرير اللامركزية في ليبيا. مايكل ماير، ريسندا بكارد ودانكن (تحرير)، مؤسسة صادق، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، 2013 ، ص12.

*المساحة من حساب الباحثان باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

2- ولاية برقة: تقع بين صحراء مصر الغربية شرقا وولاية طرابلس الغرب غربا وتمتد جنوبا حتى السودان المصري الإنجليزي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، تشغل مساحة تزيد على (700.000 كم^2) وبلغ عدد سكانها 320ألف نسمة بكثافة حسابية بلغت 45 نسمة كم^2، (ر. رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر 1953) وشملت سبع متصرفيات إضافة إلى مدينة بنغازي، وهي: متصرفية بنغازي وضمت 12 مديرية، متصرفية المرج من ست مديريات، متصرفية درنة من تسع مديريات، متصرفية البيضاء من ثمان مديريات، متصرفية اجدابيا من ست مديريات، متصرفية طبرق من خمس مديريات، ومتصرفية الكفرة.

3-ولاية فزان: تقع بين تونس والجزائر غربا وأفريقيا الفرنسية الاستوائية جنوبا وولاية برقة شرقا وولاية طرابلس غربا تبلغ مساحتها حوالي 800.000كم^2 يقطنها 42.000 نسمة بكثافة سكانية بلغت5.25 نسمة /كم^2 (ر. رشدي، طرابلس الغرب 1953) ضمت الولاية خمس متصرفات، هي: متصرفية سبها وضمت ثلاث مديريات، متصرفية الشاطئ من خمس مديريات، متصرفية مرزق من ست مديريات، متصرفية الجفرة [*] من أربع مديريات، متصرفية غات من ثلاث مديريات. ولم تتوفر للباحثين خريطة تبين هذه التقسيمات.

وبعد اثنا عشر عامًا أي في عام 1963 تم تعديل هذه المادة وإلغاء نظام الولايات وقسمت البلاد إلى عشر مقاطعات (مصلحة الإحصاء والتعداد 1964) مع احتفاظ كل إقليم من الأقاليم الثلاث بحدوده السابقة، (والتعليم (د.ت)) كالتالي:

1- مقاطعة الجبل الأخضر: وضمت متصرفيتين، البيضاء وضمت 11 مديرية إضافة إلى مدينة البيضاء، والمرج عشر مديريات إضافة إلى مدينة المرج.

2- مقاطعة سبها: ضمت ثلاث متصرفيات، هي: متصرفية سبها وتتبعها ثلاث مديريات، متصرفية الشاطئ وبها خمس مديريات، متصرفية الجفرة بخمس مديريات.

3- مقاطعة أوباري: ضمت ثلاث متصرفيات، هي: متصرفية أوباري بثلاث مديريات، متصرفية مرزق بست مديريات، متصرفية أورغن بمديرية واحدة تحمل ذات الاسم.

4- مقاطعة بنغازي: ضمت ثلاث متصرفيات، هي: متصرفية بنغازي وتشمل مدينة بنغازي بمديرياتها الخمس عشر، متصرفية اجدابيا بسبع مديريات، متصرفية الكفرة بخمس مديريات.

5- مقاطعة درنة: ضمت متصرفتين، هما: متصرفية درنة، ومتصرفية طبرق التي ضمت سبع مديريات إضافة إلى مدينة طبرق.

6- مقاطعة الزاوية: وبها ثلاث متصرفيات، هي: متصرفية الزاوية بثمان مديريات، متصرفية صبراتة بمديريتين، متصرفية زوارة بثلاث مديريات.

7- مقاطعة الجبل الغربي: وتضم ثلاث متصرفيات، هي: متصرفية غريان بخمس مديريات، ومتصرفية غدامس بأربع متصرفيات، ومتصرفية يفرن بست مديريات.

8- مقاطعة طرابلس: وتضم متصرفيتين، هما: طرابلس المقسمة إلى 19 محلة، ومتصرفية سوق الجمعة بتسع مديريات.

9- مقاطعة الخمس: بخمس متصرفيات، هي: الخمس، زليتن، ترهونة، مسلاته، بني وليد.

10- مقاطعة مصراتة: بثلاث متصرفيات، هي: تاورغاء، الزروق، المحجوب.

[*] في 1951 كانت منطقة الجفرة تابعة لمديرية تاورغاء إحدى مديريات متصرفية مصراتة، ثم أصبحت بعد أربع سنوات فقط أي في 1954 قائمة بذاتها ضمن متصرفيات ولاية فزان. (الشركسي، 2006، 40).

خامسًا: التقسيمات الإدارية في الفترة من (1969-2011): بعد الإطاحة بالنظام الملكي في البلاد سنة 1969 استمر التقسيم الإداري كما كان معمولا به مع تغير في الحدود الإدارية وتغير في أسماء محافظتي الجبل الغربي والجبل الأخضر، حيث سميت الأولى بمحافظة غريان، وسميت الثانية بمحافظة البيضاء، انظر الخريطة (7).

شهدت فترة حكم القذافي للبلاد تغيرات عدة تقسيمات إدارية تجاوزت 15 تغييرًا، تنوعت تسمياتها ما بين بلدية إلى كومون إلى شعبية، وشهد كل مسمًا منها تغيرات من عام لآخر، وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات:

- في تعداد السكان سنة 1973 كانت البلاد مقسمة إلى عشر محافظات (الشركسي (د.ت)) كما في الجدول (2).

خريطة (7): التقسيمات الإدارية لليبيا سنة 1970

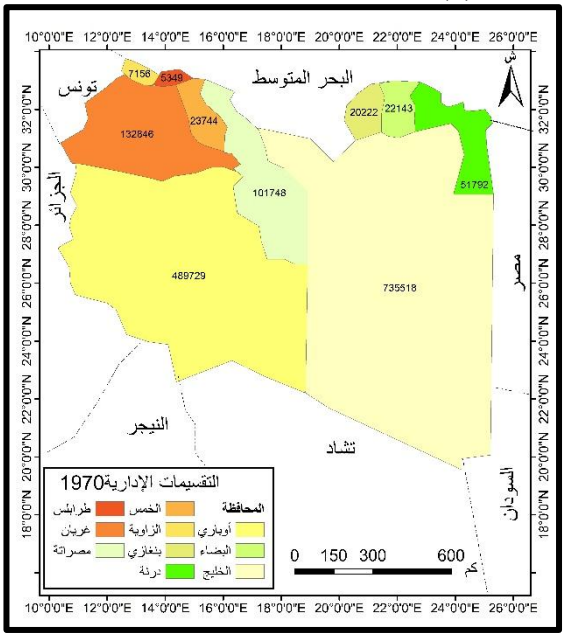

المصدر: الباحثان باستخدامArc GIs 10.8 استنادا إلى ماركوس بوكنفورد، منصور البابور، طارق مجريسي، 2013، ص12.
*المساحة من حساب الباحثان باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

جدول (2) التقسيمات الإدارية سنة 1973

رقم	المحافظة	البلديات التابعة لها
1	الجبل الأخضر	شحات، البيضاء، المرج.
2	درنة	طبرق، درنة، القبة.
3	بنغازي	توكره، بنغازي، قمينس، الأبيار.
4	الخليج	اجدابيا، جالو، بن جواد، سرت، الكفرة.
5	مصراتة	مصراتة، زليتن، الجفرة(*).
6	الخمس	الخمس، القصبات، ترهونة، بني وليد.
7	طرابلس	القره بوللي، تاجوراء، طرابلس، جنزور، بن غشير، العزيزية.
8	الزاوية	الزهراء، الزاوية، صرمان، صبراتة، العجيلات، الجميل، زوارة.
9	غريان	غريان، يفرن، نالوت، جادو، غدامس، مزدة.
10	سبها	سبها، الشاطئ، أوباري، مرزق، غات

المصدر: ونيس عبد القادر الشركسي، أبحاث في جغرافية مصراتة، ط1، زليتن: رؤيا للكتاب (د.ت)، ص43-44.

- في عام 1975 غُيرت الوحدة الإدارية المحلية من اسم المحافظة الذي كان معمولا به في 1970 إلى اسم بلدية، وضمت البلاد بذلك (46) بلدية، قسمت كل بلدية إلى فروع بلدية وصل عددها إلى 160 فرعًا بلديًا (طارق 2013)، ويبين الجدول (3) يبين هذه البلديات. والخريطة (8) توضح أسماء وأشكال ومساحات بلديات تقسيم 1975.ومنها يتبين أن بلدية الكفرة هي أكبر البلديات مساحة .

(*) أعيدت الجفرة في هذا التقسيم مرة أخرى إلى بلدية مصراتة، أما سرت فأصبحت تابعة لمحافظة الخليج. (الشركسي (د.ت)).

- في عام 1979 قلص عدد البلديات إلى 44 بلدية، ووصل إجمالي الفروع البلدية إلى 176 فرعًا بلديًا، ثم قلصت مجددًا إلى 24 بلدية، وضمت 170 فرعًا بلديًا وذلك في عام 1980.

- 1984 قلصت أعداد البلديات إلى 25 بلدية، ضمت 135 فرعاً بلدياً، وقسم كل فرع بلدي إلى محلات بلغت 674 محلة، (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 1984) على النحو المبين في الجدول (4)، والخريطة (9).لاحظ اختلاف أشكال و مساحات الوحدات الإدارية التي تكبر في الجنوب لاحظ مساحة الكفرة ومرزق وتصغر بالاتجاه شمالا خاصة الشمال الغربي.

خريطة (8) التقسيم الإداري 1975.

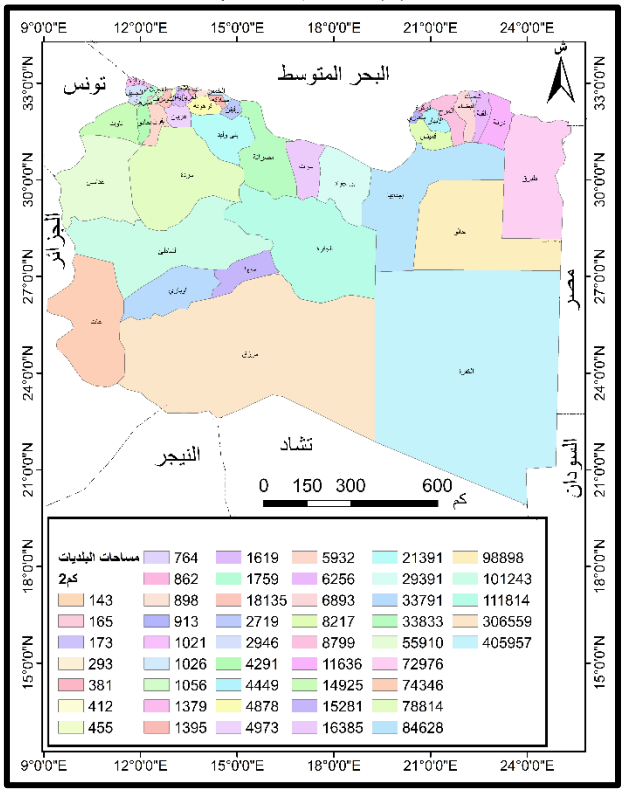

المصدر: شركة ايسيلت لخدمة الخرائط، الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، طرابلس 1978،ص25.

*المساحة من حساب الباحثان باستخدام برنامج ARC GIS 10.8

جدول (3): أسماء البلديات حسب التقسيم الإداري للبلاد سنة 1975

بلديات المنطقة الشرقية	اجدابيا- الأبيار- القبة- توكرة- قمينس- البيضاء- درنة- طبرق- بنغازي- المرج- بن جواد- شحات
بلديات المنطقة الغربية	طرابلس-العزيزية-الجميل-الخمس-القره بوللي- مسلاتة- صبراتة- ترهونة- تاجوراء- بني وليد- صرمان- الزاوية- جنزور- قصر بن غشير- الزهراء- جادو- العجيلات- غريان- غدامس- نالوت- مزدة- زليتن- يفرن- زوارة - سرت- مصراتة
بلديات المنطقة الجنوبية	مرزق- الكفرة- أوباري- الشاطئ- غات- سبها- جالو- الجفرة

المصدر: شركة ايسيلت لخدمة الخرائط، الأطلس الوطني، أمانة التخطيط /مصلحة المساحة، طرابلس 1978، ص 25.

خريطة (9) أشكال وأسماء ومساحات التقسيمات الإدارية (كم^2) لسنة 1984

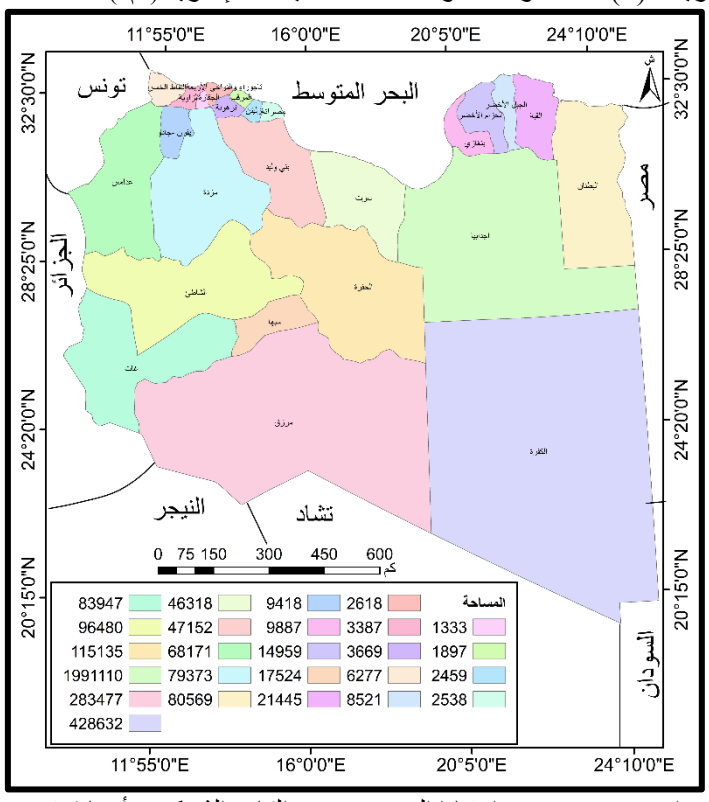

المصدر: الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8 استنادا إلى: ونيس عبد القادر الشركسي أبحاث في جغرافية مصراتة، ط1، زليتن: رؤيا للكتاب، (د.ت) ص55.

❖ المساحات من حساب الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8.

جدول (4) التقسيم الإداري سنة 1984

رقم	البلدية	عدد الفروع	عدد المحلات	رقم	البلدية	عدد الفروع	عدد المحلات
1	اجدابيا	5	20	13	الشاطئ	5	24
2	أوباري	6	16	14	طبرق	6	17
3	بنغازي	8	58	15	طرابلس	11	63
4	ترهونة	4	21	16	العزيزية	4	19
5	الجبل الأخضر	9	32	17	غدامس	11	28
6	خليج سرت	3	31	18	غريان	8	48
7	الخمس	5	32	19	الفاتح	6	25
8	درنة	7	27	20	الكفرة	2	6
9	الزاوية	9	41	21	مرزق	6	24
10	زليتن	3	20	22	مصراتة	6	24
11	سبها	2	10	23	النقاط الخمس	6	36
12	سوف الجين	2	17	24	يفرن	5	35
					المجموع	139	674

المصدر: ونيس عبد القادر الشركسي، أبحاث في جغرافية مصراتة، ط1، زليتن: رؤيا للكتاب (د.ت) ص ص، 50-53.

- 1986 قلصت التقسيمات مجددًا إلى 12 بلدية، ضمت 52 فرعًا بلديًا، وتبين الخريطة (10) مسمياتها وحدودها الإدارية.

خريطة (10) التقسيمات الإدارية لليبيا في 1986

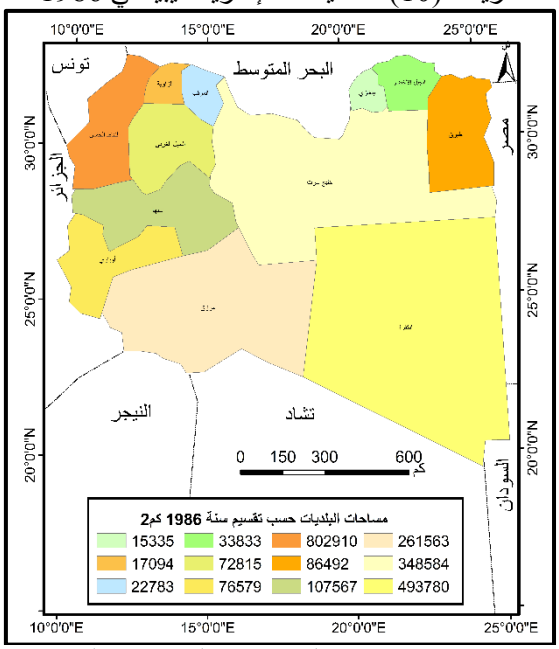

المصدر: الباحثان باستخدامArc Gis 10.8 استنادا إلى عباس غالي داود، خالد محمد بن عمور، (2012). ص1597.

*المساحات من حساب الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8.

- 1991 تقلص أعداد التقسيمات الإدارية لتصبح (7) بلديات (العامة 1990) ضمت 40 فرعًا بلديًا الخريطة (11) توضح أشكال هذه البلديات مقرونا بمساحاتها حيث استحوذت بلدية خليج سرت على862.642 كم^2 أتت بلدية الشرارة الأولى في المرتبة الثانية بمساحة وصلت إلى498.175كم^2 في حين لم تزد مساحة بلدية النقاط الخمس على 8297 كم^2 النحو المبين في الخريطة (11) ويظهر أثر العامل السياسي في هذا التقسيم من خلال المسميات التي ارتبطت بأحداث سياسية في فترة حكم النظام .

الخريطة(11) شكل وأسماء ومساحات التقسيمات الإدارية كم^2 سنة 1991

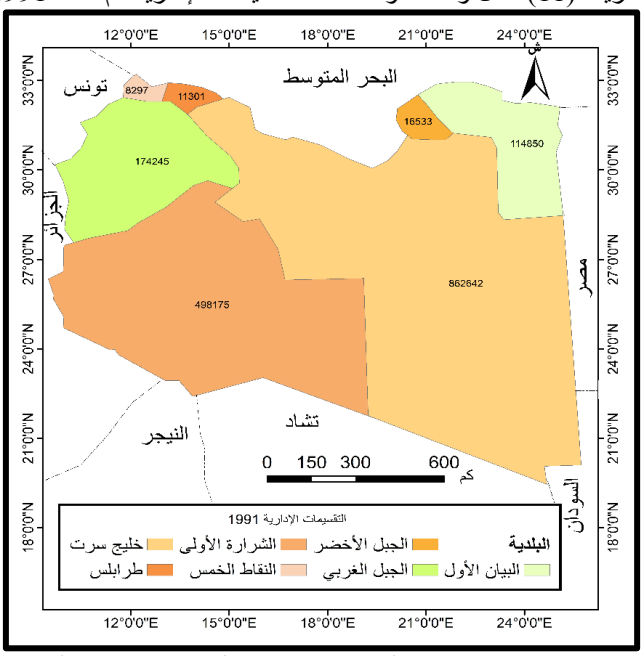

المصدر: الباحثان باستخدامArc Gis 10.8 استنادا إلى داود، عباس غالي؛ بن عمور، خالد محمد، (2012). منطقة الجبل الأخضر في ليبيا دراسة في الجغرافيا الإدارية. مجلة الأستاذ (203)، ص1598.

*المساحات من حساب الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8.

- 1992 تم إلغاء البلديات كوحدات إدارية محلية بالبلاد واستبدلت بالكومون، حيث قسمت البلاد إلى 1495 كومون، وقسمت في 1993 إلى 297 محلة شعبية.)والإستراتيجيات (2016.

- 1995 استبدل الكومون كوحدة إدارية بالشعبية، وتكونت البلاد من 13شعبية، وقسمت كل شعبية لوحدات إدارية أصغر سميت بالمؤتمرات، وازداد عدد الشعبيات إلى 26 شعبية في 1998، بل وارتفع إلى 32 شعبية في 2001 بالإضافة إلى ثلاث مناطق إدارية (طارق 2013) .

- 2005 بقي عدد الشعبيات 32 شعبية، كما موضحة بالجدول (5)، وتضمنت كل شعبية عدد من المؤتمرات وصل إجماليها إلى (468) مؤتمرًا شعبيًا أساسيًا (الشركسي (د.ت))، ازداد تقلص عدد الشعبيات في 2006 ليصل إلى 22 شعبية، وبقي عدد المؤتمرات كما هي (468) مؤتمر، حيث تم إعادة تصنيف المؤتمرات على الشعبيات بما يتلاءم مع الوضع الجغرافي، ويبين الجدول (6) توزيع الشعبيات وعدد المؤتمرات لكل منها.

- 2011 في نهاية فترة حكم القذافي وأبان اندلاع ثورة 17 فبراير قام القذافي بزيادة عدد الشعبيات 32 شعبية، وذلك كتنازل منه حسب ما يراه (كاموكة 2019) حيث وعد ونفذ فعلًا قبيل سقوط حكمه بأن تستقل كل مدينة بشعبية خاصة بها.

جدول (5): التوزيع المكاني للشعبيات حسب التقسيم الإداري للبلاد في 2005

شعبيات المنطقة الشرقية	اجدابيا- القبة- درنة- بنغازي- الجبل الأخضر- الحزام الأخضر- المرج- البطنان
شعبيات المنطقة الغربية	طرابلس-بني وليد-الزاوية-غريان-غدامس -يفرن-سرت-مصراتة-النقاط الخمس-الجفارة-صبراتة وصرمان-مزدة-نالوت-تاجوراء والنواحي الأربع-ترهونة ومسلاتة- المرقب.
شعبيات المنطقة الجنوبية	مرزق- الكفرة- سبها- الجفرة- وادي الشاطئ- وادي الحياة- غات- الواحات

المصدر: ونيس عبد القادر، الشركسي، (د.ت) ص ص61-62.

جدول (6): الشعبيات وعدد المؤتمرات لكل شعبية حسب التقسيم الإداري للبلاد في 2006

الشعبية	البطنان	درنة	الجبل الأخضر	المرج	بنغازي
عدد المؤتمرات	20	18	23	31	33
الشعبية	الواحات	الكفرة	سرت	مصراتة	المرقب
عدد المؤتمرات	17	2	25	25	38
الشعبية	طرابلس	الجفارة	الزاوية	النقاط الخمس	الجبل الغربي
عدد المؤتمرات	37	26	32	16	35
الشعبية	نالوت	الجفرة	وادي الشاطئ	سبها	وادي الحياة
عدد المؤتمرات	23	5	20	13	11
الشعبية	غات	مرزق	مجموع الشعبيات	مجموع عدد المؤتمرات	
عدد المؤتمرات	5	13	22	468	

المصدر: من تجميع الباحثان استنادا إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص24.

سادسًا: التقسيمات الإدارية بعد ثورة 17 فبراير 2011: بعد قيام ثورة 17 فبراير في 2011 تم إنشاء المجالس المحلية وبلغ عددها 45 مجلسا محليا تسيره لجان تسييريه، وفي عام 2012 صدر قانون رقم (59) بشأن نظام الإدارة المحلية، جاء في الفصل الثاني منه بالمادة (3) الخاصة بمكونات النظام؛ " يتكون نظام الإدارة المحلية في

ليبيا من: المحافظات والبلديات والمحلات"، وصدر في عام 2013 قرار رقم (180) بإنشاء البلديات، جاء في المادة (1) إنشاء (99) بلدية، وصدر في ذات العام قرار رقم (540) بتعديل حكم قرار (180) لسنة 2013 بإنشاء البلديات، حيث جاء في المادة (1)، بتعديل عدد البلديات إلى عدد (90) بلدية.

ويبين الجدول (7) مجمل التقسيمات الإدارية الرئيسية والفرعية في ليبيا في الفترة الممتدة من 1951 أي من عهد المملكة الليبية إلى سنة 2013.

المحور الثالث: العوامل الجغرافية المؤثرة على التقسيم الإداري في ليبيا:

تختلف العوامل المؤثرة على التقسيم الإداري من دولة لأخرى، فلكل دولة خصوصية معينة بهذا الشأن، وعند تتبع تغيرات التقسيمات الإدارية في ليبيا، قد لا تبدو تلك العوامل واضحة في تحديدها ولا في تغيرها، فهناك عدة معايير كان من الهام الأخذ بها عند تحديد الحدود الإدارية: جغرافية، تاريخية، اقتصادية، ديموغرافية، والابتعاد عن تلك المعايير الجهوية والقبيلة التي تؤثر سلبًا على التقسيمات الإدارية بالبلاد، وإن كان للعوامل الجغرافية الأثر الكبير أيضا في تحديد تلك الحدود ويأتي في مقدمتها العامل التضاريسي والكثافة السكانية.

1- العامل التضاريسي: تختلف التضاريس في ليبيا بين الشمال والجنوب حيث يغلب الطابع السهلي متمثلا في مجموعة من السهول محصورة بين البحر والمرتفعات الشمالية كسهل الجفارة وسهل مصراتة وسهل بنغازي وسهل المرج وغيرها من السهول التي ينفرد كل سهل منها بخصائص تميزه عن غيره من السهول كخصوبة

جدول (7): التقسيمات الإدارية الرئيسية والفرعية في ليبيا خلال الفترة 1951 إلى 2013

م	السنة	التقسيم الرئيسي	عدد الوحدات	التقسيمات	الفرعية
1	1951	ولايات	3	متصرفيات	مديريات
2	1963	مقاطعات	10	متصرفيات وبلديات	مديريات
3	1969	محافظات	10	فروع بلدية	مديريات
4	1973	محافظات	10	فروع بلدية	مديريات ومحلات
5	1975	بلديات	46	فروع بلدية	محلات
6	1979	بلديات	44	فروع بلدية	محلات
7	1980	بلديات	25	فروع بلدية	محلات
8	1984	بلديات	24	فروع بلدية	محلات
9	1986	بلديات	12	فروع بلدية	محلات
10	1991	بلديات	7	فروع بلدية	محلات
11	1992	كومونات	1495	مؤتمرات شعبية	محلات
12	1993	شعبيات	297	مؤتمرات شعبية	محلات
13	1995	شعبيات	13	مؤتمرات شعبية	محلات
14	1998	شعبيات	26	مؤتمرات شعبية	محلات
15	2000	شعبيات	27	مؤتمرات شعبية	محلات
16	2002	شعبيات	31	مؤتمرات شعبية	محلات
17	2003	شعبيات	33	مؤتمرات شعبية	محلات
18	2005	شعبيات	32	مؤتمرات شعبية	محلات
19	2006	شعبيات	22	مؤتمرات شعبية	محلات
20	2007	شعبيات	20	مؤتمرات شعبية	محلات
21	2011	شعبيات	32	مؤتمرات شعبية	محلات
22	2011	مجالس محلية	45	ــــــــــــــ	محلات
23	2012	بلديات	99	فروع بلدية	محلات
24	2013	بلديات	90	فروع بلدية	محلات

المصدر: علي عبد السلام الجروشي، مصعب معتصم أرباب، التغيرات الهيكلية في النظام المؤسسي للتخطيط في ليبيا خلال الفترة من 1960 إلى 2012 ،المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، (المجلد الخامس)، العدد8، إبريل2021، ص110.

التربة والجريان السطحي المتمثل في العديد من الأودية التي تجري المياه فيها في فصل الشتاء حيث موسم سقوط الأمطار (المهدوي 1998) وقد أسهمت هذه الخصائص في تركز السكان مما أنتج تركزًا وزيادة في أعداد الوحدات الإدارية في البلاد بجزئها الشمالي، بينما العكس في الأجزاء الجنوبية للبلاد حيث تمتد الصحراء من المرتفعات الشمالية وخليج سرت في الشمال حتى الحدود الجنوبية من البلاد شاغلة لأكثر من 90% من مساحة الأرضي الليبية، وتعد هذه المناطق أشد الجهات الليبية قحولة وجفافا (المهدوي 1998) وقد كان لهذه الطبيعة الصحراوية أثرها في اختلاف هذه المناطق عن المناطق الشمالية في أعداد السكان ومساحة الوحدات الإدارية.

2-السكان: شهدت ليبيا تطورا في نمو سكانها خلال فترات تاريخية متعاقبة الجدول (8) يبين نمو السكان وتطور أعدادهم خلال الفترة من 1931إلى 2006 : ومنه يتبين أن معدلات النمو شهدت تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض وإن كان المعدل قد استمر في الارتفاع خلال الفترة من 1964 إلى 1984 حيث ارتفع المعدل من 3.8 سنة 1964 مما ترتب عليه ارتفاعا في عدد السكان وصل إلى1.564.369 نسمة سنة 1964 إلى 4.21 سنة 1984التي ارتفع فيها عدد سكان ليبيا ليصل 3.642.576 نسمة، بزيادة قدرها 2.078.207 نسمة خلال 20 سنة وبزيادة سنوية قدرها 103.910.35نسمة، ومرد ذلك إلى الآثار الإيجابية المترتبة عن ما وفره النفط لخزينة الدولة من أموال استغلت في مشاريع إنمائية لمختلف القطاعات الصحية منها والتعليمية والإنتاجية مما أحدث ارتفاعا في معدلات الدخل.

جدول (8): تعدادات السكان الليبيين في الفترة من 1931 إلى 2006

السنوات	ليبيون		غير ليبيين		مجموع السكان	
	العدد(نسمة)	معدل النمو	العدد	معدل النمو	العدد	معدل النمو
1931	654716	-	-	-	654716	-
1936	732973	2.26	-	-	732973	2.26
1954	1041599	1.92	-	-	1041599	1.92
1964	1515501	3.8	48868	-	1564369	3.8
1973	2052372	3.49	196865	16.7	2249237	4.1
1984	3231059	4.28	411517	6.9	3642576	4.21
1995	4389739	2.83	409326	- 0.05	4799065	2.83
2006	5323991	1.80	349040	- 1.4	5673031	1.72

المصدر : عبد اللطيف عيسى طلوبة، ميلاد مفتاح الجروشي، السكان في ليبيا لتطور وآفاق المستقبل دراسة في البنية والنمو والمستقبل السكاني: ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد، 2014، ص8.

وشهد معدل النمو السكاني انخفاضا بعد سنة 1984 وصل إلى1.72 سنة 2006 نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اختلفت عما سبقها وكان لها انعكاسات سلبية على النمو السكاني، تمثلت تلك الظروف في:

1-انخفاض أسعار النفط وما نتج عنه من تدهور في مستويات الدخول.

2-اتباع سياسات اقتصادية أقرب الى التقشف منها الى الانفتاح خاصة منذ منتصف الثمانينات.

3-انتشار أنماط اجتماعية واقتصادية ساهمت في تغيير البنية الاجتماعية وأسسها المتوارثة مثلما هو الحال في تأخر سن الزواج والتحاق المرأة بالأعمال خارج المنزل وانتساب جل شريحة الفتيان أو الشباب بمؤسسات التعليم إضافة.

4- انخفاض معدل الخصوبة وبالتالي انخفاض معدل المواليد (طلوبة 2014) قابله عدد سكان وصل إلى 5673031 نسمة بزيادة وصلت إلى 2.030.464 وإذا ما قورن عدد سكان المناطق الساحلية والجنوبية بمساحات الوحدات الإدارية فستكون النتيجة أعداد سكان كبيرة ومساحات وحدات إدارية صغيرة في الشمال وقلة سكان ومساحات وحدات إدارية كبيرة في الجنوب مما أنتج كثافة سكانية في الشمال قبالها ضغط على الخدمات، فمثلًا وصل عدد البلديات في شمال غرب ليبيا في آخر تقسيم إداري في عام 2013 إلى 55 بلدية ما نسبته 55.5 % من إجمالي عدد البلديات كما هو موضح بالخريطة (12).

3- تجانس السكان: عمل التغير السريع في نمط الحياة إضافة إلى الزيادة في عدد السكان وحاجتهم المتنامية إلى الخدمات على إلقاء مزيدا من الأعباء على كاهل الحكومات فاتسع مدى مهامها التي لم تعد فقط محشورة في تحقيق أمن مواطنيها، إنما تجاوز ذلك بمراحل مست بتأثيراتها مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، الأمر الذي دفعها بأن تتنازل عن جزء من مسئولياتها واختصاصاتها إلى هيئات إدارية منتخبة من القاعدة الشعبية تنوب عنها في تحقيق المهام المنوطة بها من تقديم الخدمات الأساسية للسكان وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم، (منينة (د.ت)) تعد ليبيا من أكثر الدول تجانسًا على مستوى الثقافة والدين في أفريقيا والعالم العربي (طارق 2013) لذلك فإن الدين لا يعد عائقا في تحديد الحدود الإدارية للبلاد، ولكن عامل اللغة والإثنية يجب أخذهما بعين الاعتبار، وذلك لوجود أربع مجاميع إثنية بالبلاد، هي: العربية، الأمازيغية، الطوارق، التبو، وقد أشار (الحجاجي 1989) أن التاريخ السياسي لليبيا يكشف أن اختلاف الخلفية

خريطة (12) بلديات الغرب الليبي حسب التقسيم الإداري 2013

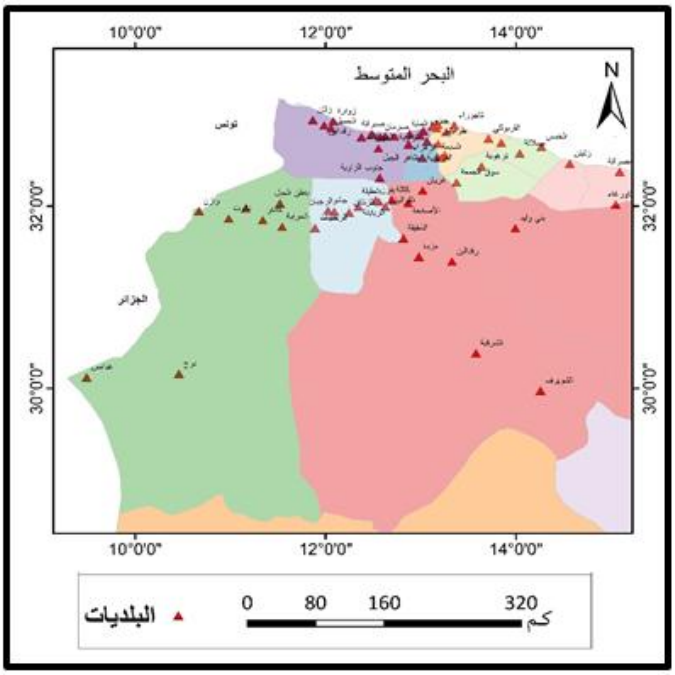

الباحثان باستخدام Arc GIs 10.8 استنادا إلى: قرار مجلس الوزراء رقم 540 لسنة 2013 بتعديل حكم في قرار رقم 180 لسنة 2013 بإنشاء البلديات.

التاريخية والمجموعات العرقية والعادات والتقاليد كان لهما أثر سلبي خلق صعوبة في توحيد ولايات ليبيا الثلاث. ورغم أهمية هذا العامل فإنه لم يؤخذ في الاعتبار في التقسيمات الإدارية رغم تعددها، فبعيدًا عما يقلق البعض من اعتماد الأثنية في وضع التقسيمات الإدارية من زعزعة استقرار البلاد الأمر الذي قد يولد نزعات استقلالية لبعض الوحدات المحلية في حال وجود هذا النوع من التقسيم الإداري بالبلاد؛ إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة

وجوده فعلًا بل قد يساعد ذلك في الشعور بالأمان لهذه العناصر خاصة فيما عانته سابقًا من تهميش وتضييع لحقوقها الثقافية والتي أبسطها لغتها الأم.

4- أثر العوامل السياسية: للعوامل السياسية تأثيرها الكبير في عدم استقرار الحدود الإدارية بالبلاد؛ بل تعد العامل الأول في ذلك، حيث لم يستقر وضع البلاد سياسيًا لتعاقب عدة حكومات أجنبية ومحلية كان لكل منها نظامه وسياسته وأهدافه الخاصة ، بداية من الحكم العثماني للبلاد بثلاث ولايات مرورًا بالاحتلال الإيطالي بخمس مقاطعات، وفترة الإدارة الفرنسية البريطانية بثلاث مناطق، إلى ثلاث ولايات ثم عشر مقاطعات خلال عهد المملكة، لتتعدد خلال فترة حكم القذافي عددًا ومسمى فتارة محافظات وتارة بلديات وتارة كومونات وتارة أخرى شعبيات، لتستقر بعد ثورة 2011 على نظام البلديات.

5- الجهوية والقبلية: كان للجهوية والقبلية تأثيرها أيضا على الحدود الإدارية بالبلاد، فعلى سبيل المثال تسكن في جنوب البلاد حيث الصحراء مجموعات قبلية رعوية مختلفة تحاول كل منها مد سيطرتها على موارد المياه ومناطق الرعي لذًا جاء تحديد الحدود الإدارية في تلك المناطق تحديدًا قبليًا في مجمله وظل الوضع كذلك بدون تدخل الحكومات المتتابعة على البلاد في شأن تلك القبائل كسبًا لودها وتأييدها ( )، كالحال عندما سعى النظام السابق أبان اندلاع ثورة فبراير في 2011 إلى جعل كل مدينة شعبية مستقلة بذاتها وذلك لدوافع سياسية و جهوية وقبلية.

6- توزيع الموارد الاقتصادية: كان لهذا العامل دورًا بارزًا في تغير الحدود الإدارية بالبلاد خاصة بعد اكتشاف النفط في ستينيات القرن العشرين، وظهور تجمعات مدنية جديدة كمدينة البريقة ورأس لانوف، حيث تتواجد الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي، مما أسهم في تحديث التقسيمات الإدارية، مع تواجد الحقول النفطية في جنوب البلاد.

7- **المعيار التاريخي:** واجه المختصين في تخطيط الحدود الإدارية في البلاد مشكلة عدم وجود قاعدة تاريخية دقيقة وواضحة يمكن الارتكاز عليها في وضع التقسيمات الجديدة، وما يميز وضعية الحدود الإدارية في ليبيا أن معظمها حدودًا هندسية، خاصة تلك التي تمتد في الصحراء لمسافات طويلة وفي مناطق غير مأهولة بالسكان والعمران، مثل حدود بلدية الكفرة مع حدود الجبل الأخضر ودرنة وطبرق والمرج (عمرو 2012).

المحور الرابع: المشكلات الناجمة عن تغير التقسيمات الإدارية في ليبيا:

مهما كانت الأسباب وراء تغير التقسيمات الإدارية في البلاد فلا يمكن أن تكون بهذا الشكل المبالغ فيه، حيث يدل هذا التغيير المستمر على عدم التوازن وعدم الدراسة الجادة لحقيقة جغرافية البلاد طبيعيًا وبشريًا واقتصاديًا، هذا التغير المستمر نجم عنه عدة سلبيات ومشكلات أثرت بشكل حاد على فرص التنمية بالبلاد ووضع المخططات لذلك، فلا يمكن أن تُبنى خطط تنموية في ضوء هذا التغير المستمر للحدود الإدارية التي لا تتمثل في تغير حدودها المكانية فقط بل تجاوزه الأمر لتغير في مسميات تلك التقسيمات في بعض الأحيان، زد عليه أن هذه التغيرات كانت في فترات زمنية قصيرة، بل كان بعضها يتم بعد سنة من وضع التقسيم السابق، مثل التقسيمات الإدارية في 1979 و 1980 حيث ضمت الأولى 44 بلدية والثانية 23 بلدية، وكذلك في 1992 و 1993 حيث تم في السنة الأولى إلغاء البلديات واستبدلت بالكومونات كوحدة إدارية وصل عدد هذه الأخيرة إلى 1495 كومون، في حين لم يتجاوز عدد الوحدات الإدارية قبل سنتين فقط أي في 1990 سبع بلديات، لتصبح بعد ذلك 297 شعبية في 1993، بل بعد سنتين فقط من هذا التقسيم تقلص عدد هذه الشعبيات تقلصًا كبيرًا من 297 شعبية إلى 13 شعبية فقط في 1995.والأمر كذلك خلال عامي 2002 و2003 حيث قسمت البلاد سنة 2002 إلى 31 شعبية

وفي 2003 إلى 33 شعبية، كذلك خلال ثلاثة أعوام متتالية 2005 و2006 و2007 حيث بلغت 32، 22، 20 شعبية على التوالي، ويبين الشكل (1) التغيرات التي طرأت على أعداد الوحدات الإدارية بالبلاد.

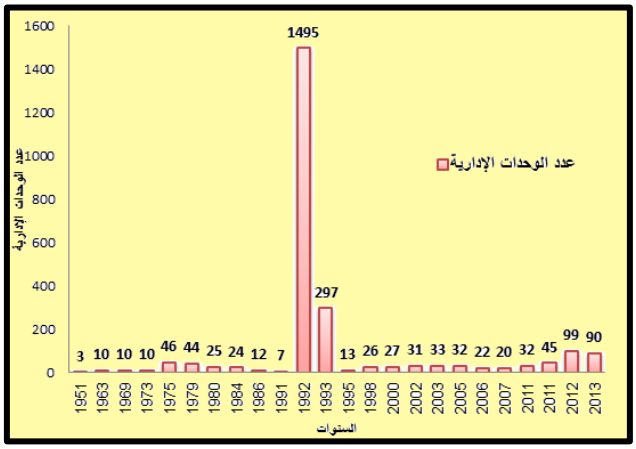

شكل (1): التغيرات في عدد الوحدات الإدارية في ليبيا خلال الفترة 1951 – 2013

المصدر: الباحثان استنادًا إلى بيانات الجدول (7).

ومن المشكلات الناجمة عن تغير التقسيمات الإدارية المستمرة وغير المتوازنة بالبلاد:

1-صعوبة متابعة نمو السكان لأي وحدة إدارية، وينطبق ذلك أيضًا على أي دراسة بشرية أخرى، حيث يصعب تتبعها عبر فترات من الزمن، خاصة أن هذه التقسيمات تحدث سنويًا " إن التغيرات في التقسيمات الإدارية المقنعة التي قد تقوم بها الدولة بعد عقد من الزمن أو أكثر تكون عقب حدوث مؤثرات وعوامل تستوجب إجراء تغيير في الحدود الإدارية " في حين أن الحال في ليبيا مخالفٌ تمامًا (الشركسي (د.ت)).

وقد أثر التغير المستمر للحدود الإدارية سلبًا على كافة الدراسات التطبيقية والنظرية بما فيها الدراسات الجغرافية التي تعتمد في بيانتها على الإحصاءات المرتبطة بمكان وزمان محددين للدراسة وقد يتصادف أن المكان المحدد للدراسة قد أعيد تقسيمه من جديد بحيث أضيف أو حذف من مكان آخر مما يحدث اختلافا في البيانات المكانية.

2-أثرت التقسيمات الإدارية المتتالية بالبلاد على التفاوت وعدم التناسب بين المساحة والموارد من ناحية وعدد السكان من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر سلبًا على مقتضيات التنمية وسبلها بالبلاد.

3-أثر التغير المستمر في الحدود الإدارية على توزيع الخدمات بكافة أنواعها سلبًا.

4-أثر هذا التغير على ثبات توزيع السكان والكثافة السكانية بين الوحدات الإدارية.

وعلى الرغم من تعدد هذه التقسيمات إلا أنها لم تتناول إشكالية المركزية التي تعاني منها الدولة خاصة مع اتساع رقعتها الجغرافية وصعوبة المواصلات بين أجزاءها لضعف شبكة النقل ولتخلف وسائل المواصلات، فلا تزال الإدارة المحلية مقيدة بالسلطة المركزية للبلاد.

ولم يقتصر التغير في الحدود الإدارية على التقسيمات الرئيسية للبلاد بل تعداه إلى التقسيمات الفرعية (الداخلية) لكل وحدة إدارية، وللتدليل على ذلك نأخذ مصراتة كمثال التي طالتها التغييرات في تقسيماتها الإدارية، وذلك على النحو التالي:

- كانت مصراتة في 1951 متصرفية تابعة للمقاطعة الشرقية لولاية طرابلس متضمنة أربع مديريات، هي: المحجوب، الزروق، طمينة، تاورغاء، وبونجيم (المنتصر 2008) وكانت منطقة الجفرة تابعة لمديرية تاورغاء أي تابعة لمتصرفية مصراتة ثم اقتطعت منها وأصبحت ضمن متصرفيات فزان في 1954.

- وعندما قسمت البلاد في 1964 إلى عشر مقاطعات ضمت مقاطعة مصراتة ثلاث مديريات هي: الزروق، المحجوب، تاورغاء خريطة (13). (أبوحمرة 2013).

- عندما تغيرت تسمية المقاطعات إلى محافظات في 1973 شكل (2) شملت محافظة مصراتة ثلاث بلديات، هي: مصراتة، زليتن، الجفرة، حيث ضمت منطقة الجفرة إلى مصراتة بعدما كانت أحدى متصرفيات فزان في 1954، وضمت بلدية مصراتة بذلك الجفرة وأبو نجيم.

- في 1976 قسمت بلدية مصراتة إلى 8 فروع (البلديات 1976) خريطة (14).

- سنة 1984 ضمت بلدية مصراتة آنذاك ستة فروع بلدية، هي: مصراتة المركز، الزروق، طمينة، الدافنية، المحجوب، تاورغاء.

- سنة 1990 أصبحت مصراتة إحدى بلديات خليج سرت السبع (مصراتة، زليتن، بني وليد، الواحات سرت، اجدابيا، الكفرة).

خريطة (13) التقسيم الإداري لبلدية مصراتة 1964

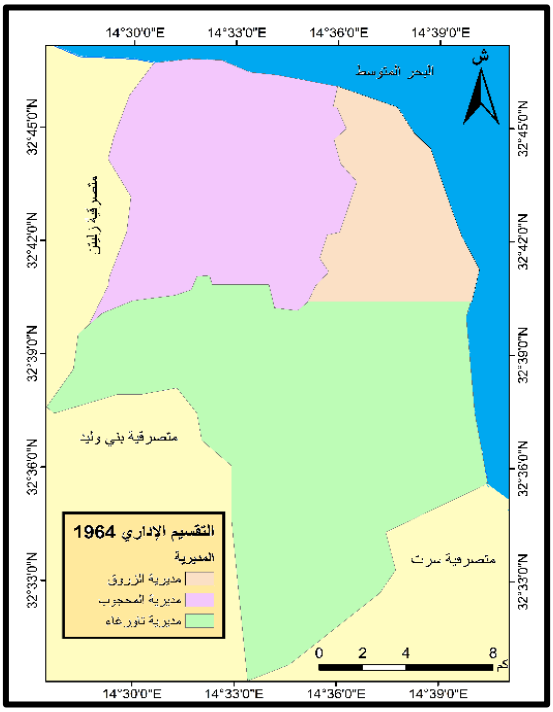

المصدر : من عمل الباحثان باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: علي عطية أبوحمرة، نمو و وتوزيع السكان وأثره على امتداد العمرانً بمنطقة مصراتة، المنصورة: رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2013، ص14.

- سنة 2000 قسمت المنطقة إلى 8 مؤتمرات شعبية هي الغيران، زاوية المحجوب، الدافنية، الزروق، قصر أحمد، طمينة، تاورغاء ومصراتة المدينة (الحدود الإدارية لمؤتمرات شعبية مصراتة 2000).

- في 2002 أصبحت مصراتة شعبية لوحدها وبعدد أحدى عشر مؤتمرا شعبيا على مساحة تقدر بنحو 2770 كم^2 هي: ذات الرمال، شهداء الرميلة، 9 يوليو، رأس الطوبة، الغيران، زاوية المحجوب، الدافنية، الزروق، قصر أحمد، طمينة، تاورغاء. الخريطة (15).

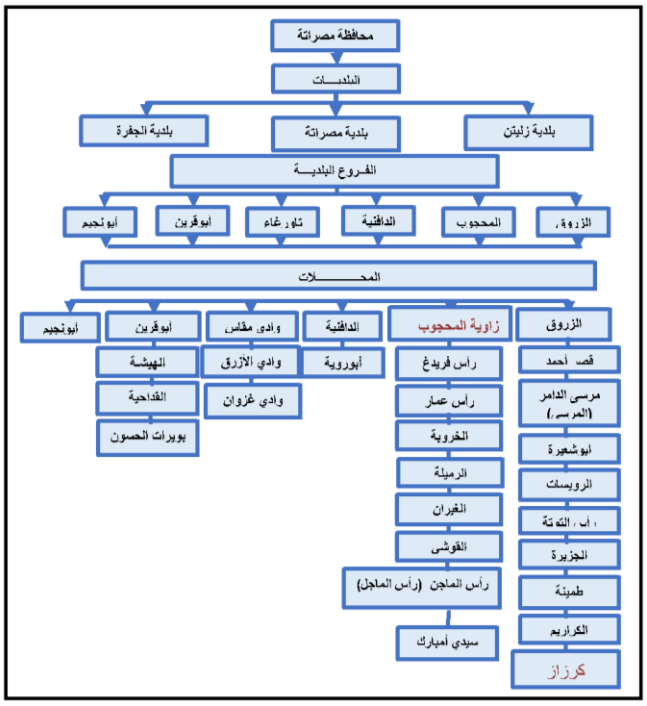

شكل(2): التقسيم الإداري لمنطقة مصراتة سنة 1973

المصدر: فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها فينمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي. رسالة ماجستير "غير منشورة" مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008، ص171.

خريطة (14) التقسيم الإداري لبلدية مصراتة 1976

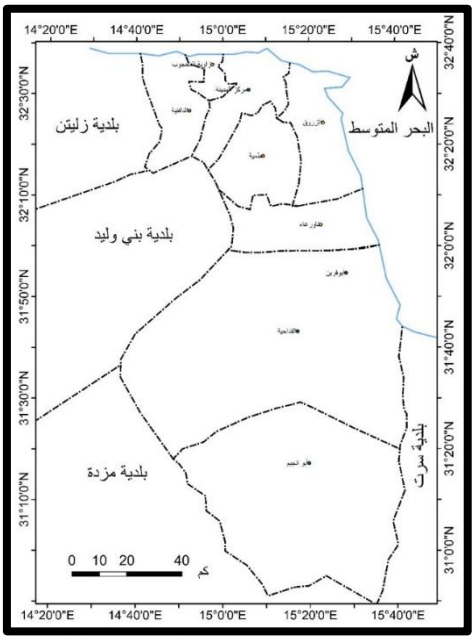

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى وزارة البلديات بلدية مصراتة ، وصف الحدود الإدارية لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها ،1976، ص 5.

- في التقسيم الإداري عام 2006 ضمت شعبية مصراتة أحد عشر مؤتمرا شعبيا. الخريطة (16).

وبموجب قرار رقم (42) لسنة 2014 ضمت بلدية مصراتة كل من منطقة أبو قرين والوشكة لتصبح فروعًا لها، تم قسمت بلدية مصراتة في 2015 إلى 12 فرعًا بلديًا، هي: مصراتة المركز، شهداء الرميلة، ذات الرمال، طمينة، الدافنية، الغيران، الزروق، قصر أحمد، رأس الطوبة، المحجوب، أبو قرين، الوشكة. الخريطة (17).

خريطة (15) التقسيم الإداري ومساحات الوحدات الإدارية كم^2 لمصراتة سنة 2002

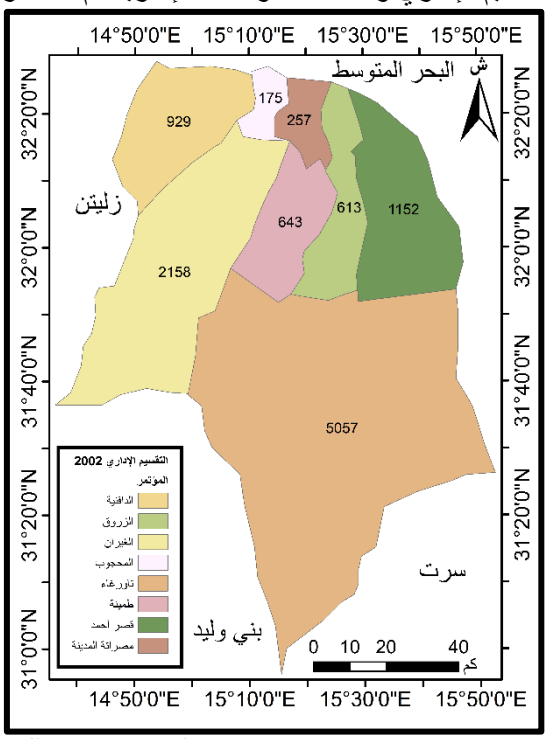

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي. رسالة ماجستير "غير منشورة" مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008،ص193.

*المساحات من حساب الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8.

خريطة (16) التقسيم الإداري ومساحات الوحدات الإدارية لمصراتة كم^2 سنة 2006

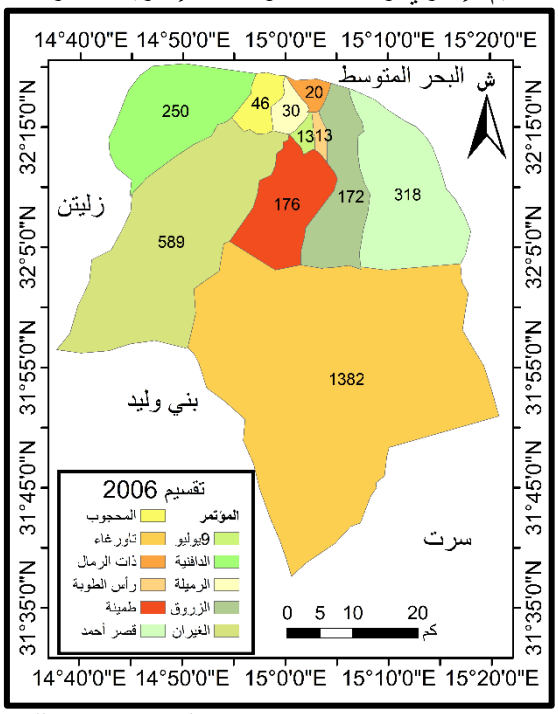

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Arc Gis 10.8 استنادا إلى: فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران في شعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي. رسالة ماجستير "غير منشورة" مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008، ص194.

*المساحات من حساب الباحثان باستخدام Arc Gis 10.8.

خريطة (17) التقسيم الإداري لبلية مصراتة 2015

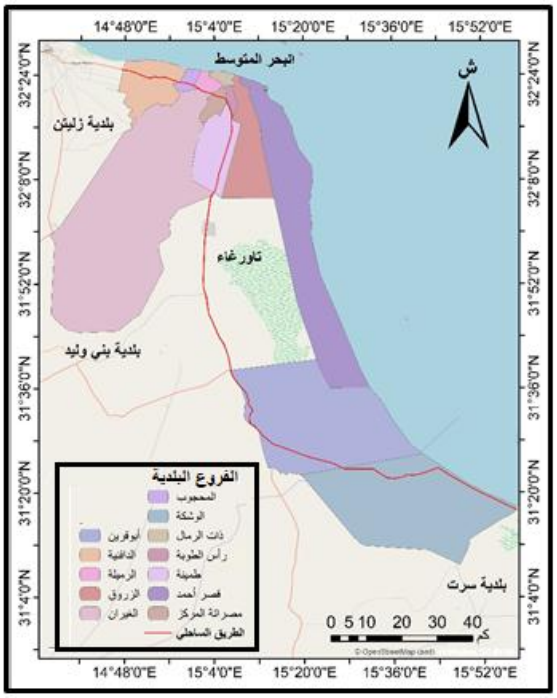

المصدر: الباحثان باستخدام برنامج Arc GIS استنادا الى المجلس البلدي لبلدية مصراتة، التقسيم الإداري لبلدية مصراتة ومحلاتها ،2015، ص3.

النتائج: توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها التالي:

1-تعدد وتنوع واختلاف مساحات وأشكال الوحدات الإدارية في ليبيا في الفترة من 1551 إلى آخر تقسيم إداري للبلاد في2013.

2-اتسمت تغيرات الحدود الإدارية بعدم التوازن وعدم استنادها على دراسة جادة لحقيقة جغرافية البلاد طبيعيًا وبشريًا واقتصاديًا، حيث كانت تتعرض لتغيرات مستمرة في أعدادها وأشكالها ومسمياتها ومساحاتها وفروعها الداخلية.

3-تعددت العوامل المؤثرة على التقسيمات الإدارية بالبلاد منها الطبيعية والبشرية، تمثلت العوامل الطبيعية في جيومرفولوجية البلاد والموارد الطبيعية المتمثلة بشكل أساس في النفط، بينما تتمثل العوامل البشرية في الكثافة السكانية، والعوامل السياسية، والجهوية.

4-رغم غموض الأسباب الكامنة وراء التغيرات في الحدود الإدارية في الفترة من 1969 إلى2011، إلا أنه يبدو أن العامل السياسي هو العامل الأبرز في ذلك.

5-إكتسبت بعض التقسيمات الإدارية مسمياتها من حدث سياسي وقع فيها فسبها مثلا سميت بالشرارة الأولى لصدور أول بيان لانقلاب 1969 فيها، وزوارة سميت بالنقاط الخمس لارتباطاتها بما عرف حينها بالثورة الإدارية والتي ألغيت بموجبها كافة القوانين المعمول بها في البلاد.

6-ارتبطت التغيرات في التقسيمات الإدارية لمصراتة بما شهدته ليبيا بشكل عام من تغيرات حيث طالتها هي الأخرى عمليات فصل وضم مناطق داخل حدودها الإدارية مما أنتج أشكالا ومساحات مختلفة لكل تقسيم عن الذي سبقه وعن الذي يليه وهو ما تبينه الخرائط المعدة ضمن هذه الدراسة.

7-أنتج التغير المستمر في الخريطة الإدارية للبلاد مشكلات جمة أثرت على فرص التنمية بالبلاد وعلى كافة الدراسات التطبيقية والنظرية.

8-كان لهذه التغيرات المستمرة في التقسيم الإداري أثر على البحاث خاصة الجغرافيون منهم، فضم أو تقليص بعض المناطق ترتب عليه اختلاف سواء في البيانات المتعلقة بالسكان أو في البيانات الاقتصادية، فما كانت تخص بلدية بعينها تداخلت مع غيرها نتيجة الضم مما يخلق صعوبة في القصل بينها.

التوصيات: في ضوء ما أسفرت عليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

1-عند الحاجة إلى استحداث أو تغيير التقسيمات الإدارية للبلاد يجب مراعاة التالي:

- المساحة المثلى للوحدات الإدارية.
- حجم وكثافة السكان في المنطقة.
- مناطق النزاعات القبلية والجهوية.
- التركيب العرقي.

2- عدم إغفال العامل الاقتصادي في تخطيط الحدود الإدارية حيث يجب توفير البنية الأساسية وشبكات النقل الجيدة الرابطة بين المناطق ووجود قاعدة اقتصادية جيدة.

3- الاتفاق على تقسيم إداري يراعي المعايير الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية وغيرها من المعايير التخطيطية والاستمرار عليه.

المراجع

ابراهيم قاسم درويش البالني. "ادارة كرميان دراسة في الجغرافية الإدارية." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد62(د.ت).

أحمد صدقي الدجاني. ليبيا قبيل الإحتلال الايطالي . (د.م): المطبعة الفنية الحديثة، 1971.

الحدود الإدارية لمؤتمرات شعبية مصراتة ، مصراتة: لجنة الحدود الإدارية بشعبية مصراتة ، 2000.

الطاهرأحمد الزاوي. جهاد الأبطال في طرابلس الغرب. بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1970 .

اللجنة الشعبية العامة. "منطقة الجبل الأخضر في ليبيا دراسة في الجغرافيا الإدارية." قرار رقم1038 لسنة 1980. طرالس، 1990.

المملكة الليبية وزارة التربية والتعليم. جغرافية ليبيا للسنة الأولى الإعدادية. وزارة التعليم، (د.ت).

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. تحديات التنمية المكانية في ليبيا. 2016.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. التعداد العام للسكان . 1984.

جاك بيشون. المسألة الليبية في تسوية السلام. بيروت: دار المحيط العربي، 1991.

جمال حمدان. الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: عالم الكتب، (د.ت).

راسم رشدي. طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر . طرابلس: (د.ن)، 1953.

سالم علي الحجاجي. ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية ،سياسية. طرابلس: مجمع الفاتح للجامعات، 1989.

عباس غالي داوود، خالد محمد عمرو. "منطقة الجبل الأخضر في ليبيا دراسة في الجغرافيا الإدارية." مجلة الأستاذ، 2012.

عبد العزيز طريح شرف. جغرافية ليبيا. المجلد الثالثة. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 1996.

عبد اللطيف عيسى، ميلاد مفتاح الجروشي طلوبة. "السكان في ليبيا التطور وآفاق المستقبل." مؤتمر السكان والتغيرات الديمغرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية. مصراتة: كلية الإقتصاد - جامعة مصراتة، 2014.

عبدالعظيم أحمد مصطفى. التطور الإداري لدلتا النيل خلال القرن العشرين دراسة جغرافية. الإسكندرية: رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 1996.

عبير إبراهيم منينة. "اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا." بنغازي، (د.ت).

علي أحمد حسن فرحات. النظام القضائي في ليبيا أثناء الإحتلال الايطالي. مصراتة : رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة مصراتة، كلية الآداب ،قسم التاريخ، 2003.

علي عطية أبوحمرة. نمو و وتوزيع السكان وأثره على إمتداد العمرانً بمنطقة مصراتة. المنصورة: رسالة دكتوراه (غير منشورة)، 2013.

فاطمة عبد اللطيف المنتصر. "العوامل الطبيعية وأثرها في نمو مراكز العمران فيشعبية مصراتة دراسة في التخطيط الإقليمي." مصراتة: جامعة 7 أكتوبر، 2008.

ماركوس بوكنفورد، منصور البابور، طارق. اللامركزية في ليبيا. تخطيطي، طرابلس: دعم مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، 2013.

محمد المبروك المهدوي. جغرافية ليبيا البشرية. بنغازي: جامعة قاريونس، 1998.

محمد حسن كاموكة. WWW.LAWOFILBYA.Cمنتديات الاقنون الليبي. 2019. (تاريخ الوصول 24.12.2019).

محمد محمود الديب. الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981.

مصلحة الإحصاء التعداد. التعداد العام للسكان 1954. تعداد سكان، طرابلس: وزارة الٌتصاد الوطني، 1954.

مصلحة الإحصاء والتعداد. التنعداد العام للسكان 1964. تعداد، طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد، 1964.

وزارة البلديات. وصف الحدود الإدارية لبلدية مصراتة وفروعها والمحلات التابعة لها. تخطيطي، بلدية مصراتة: وزارة البلديات ، 1976.

ونيس عبد القادر الشركسي. أبحاث في جغرافية مصراتة. زليتن: رؤيا للكتاب، (د.ت).